

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود



كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي:

عنوان الموضوع:

دور الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الخاص في الجزائر
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (CPA) وكالة المسيلة
خلال الفترة (2012-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:

- حجاب عيسى

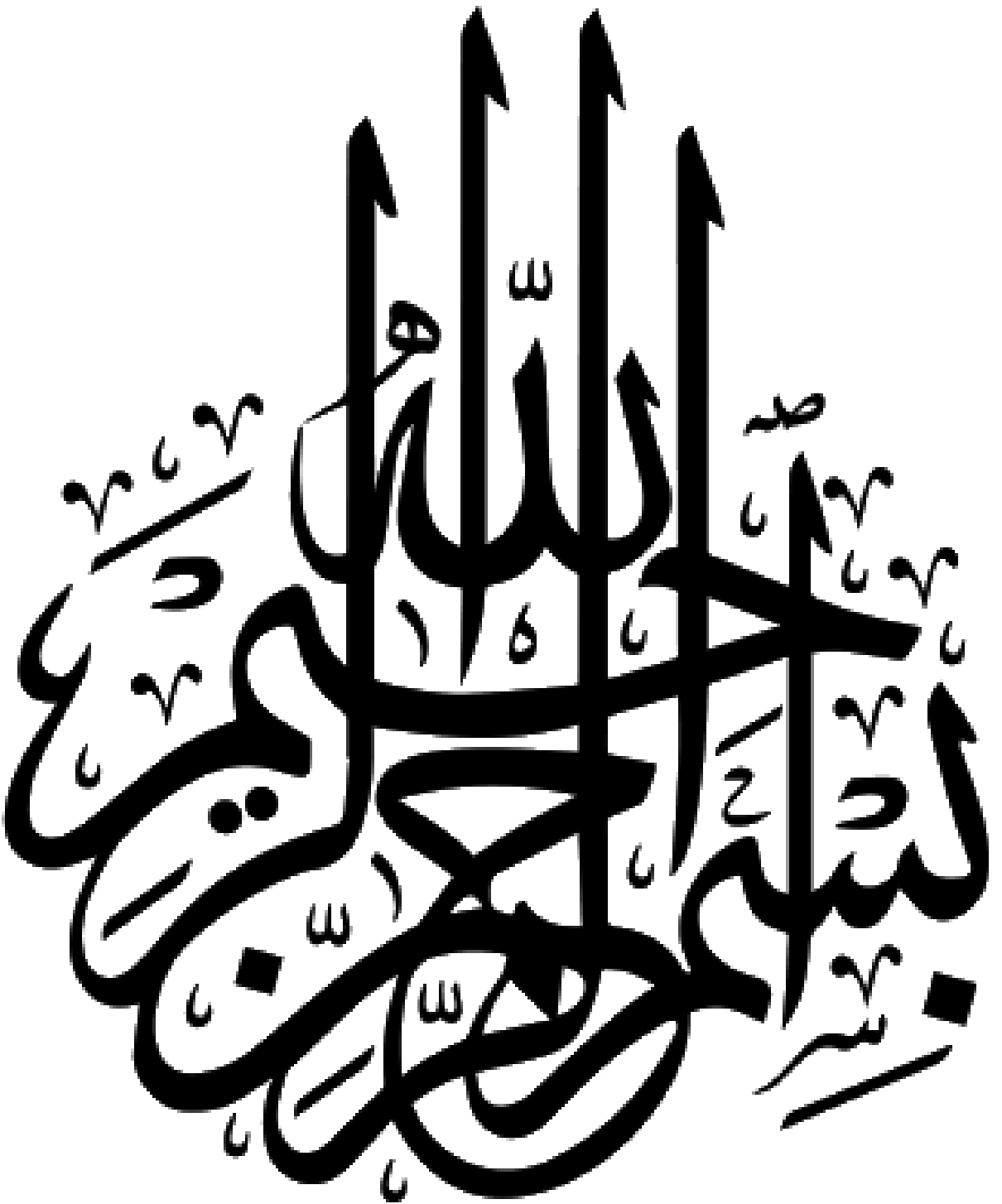
من إعداد الطالبة:

- مختاري نورالهدى

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن محاد سمير	أستاذ محاضر - أ.	جامعة المسيلة	رئيسا
حجاب عيسى	أستاذ محاضر - أ.	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مغني ناصر	أستاذ مساعد - أ.	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018



إهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه أبي العزيز.
إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي إلى أغلي
الحبائب أمي الحبيبة.

إلى نصف ديني ورفيق دربي في هذه الحياة إلى زوجي العزيز الذي مدى لي يد
المساعدة وكان سندا لي في طريق العلم والعمل أشكرك على مواقفك النبيلة لي.
أحبتني لؤلؤتي المكنونتين آدم وآمنة أتمنى أن ترقيا إلى مصاف العلماء
إلى من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل إلى نورا عيني وسندي في الحياة أخوأي عبد
الغني و عبد الحق

وإلى أحن وأطيب وأجمل وأرق بنات في الكون أخواتي وأزواجهم وأولادهم
إلى كل عائلة مختاري من كبيرها إلى صغيرها

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى يبايع الصدق الصافي إلى من معهم
سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى كل صديقاتي وإلى كل
من عرفتهم في مشوار العلمي والعملية .

نورالهدى

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد كثيرا طيبا مباركا ولك يارب
على ماأنعمت عليا من قوة وصبر الذي وفقتي بقضاء وقدر
بانهاء هذا العمل المتواضع.

كما اتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "**حجاب عيسى**" الذي أشرف على عملي هذا وسهل لي الطريق في
انجاز هذا البحث، الذي لم يبخل عليا بنصائحه القيمة، حيث
وجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب فكان بذلك نعم
المشرف ونعم الأستاذ.

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة
هذا البحث وعلى ما سيقدمونه من توجيهات
ولكافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين درسوني طيلة
مرحلة الدراسة.

كما أشكر زملائي سواء في العمل أو في الدراسة بجامعة
المسييلة
ولا أنسى كل من قدم لي يد المساعدة من الزملاء والأصدقاء
من قريب أو من بعيد
فألف شكر لكل هؤلاء وجزاهم الله ألف خير.

فهرس المحتويات

	البسمة
	الإهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
4-1	المقدمة
	الجانب النظري
6	تمهيد
7	- الإطار العام للوساطة المالية I
7	مفاهيم عامة حول الوساطة المالية I-1-
7	I-1-1- تعريف الوساطة المالية
8	أهمية الوساطة المالية I-1-2-
10	I-2- أنواع الوساطة المالية
10	-المؤسسات المالية النقدية I-2-1
12	I-2-2-المؤسسات المالية غير النقدية
13	I-3- آليات ووظائف الوساطة المالية
13	I-3-1- آليات الوساطة المالية
15	I-3-2- وظائف الوساطة المالية
16	II- الإطار النظري للاستثمار الخاص
16	II-1- ماهية الاستثمار الخاص.
16	II-1-1- مفهوم الاستثمار الخاص
17	II-1-2- أهمية الاستثمار الخاص
18	II-1-3- خصائص الاستثمار
18	II-1-4- أهداف الاستثمار

فهرس المحتويات

19	محفزات ومحددات الاستثمار وأدواته II-2-2-
19	II-2-1- محفزات الاستثمار
19	II-2-2- محددات الاستثمار.
21	II-2-3- أدوات الاستثمار
22	II-3- مناخ الاستثمار
22	II-4- قرار الاستثمار وأسس إستراتيجيته
23	II-4-1- العائد والمخاطرة
24	II-4-2- أسس الاستثمار
24	II-4-3- إعداد إستراتيجية الاستثمار
25	خلاصة
	الجانب التطبيقي
27	تمهيد
28	I- تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA"
28	I-1- نشأة وتعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA"
28	I-1-1- نشأة وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA"
29	I-1-2- لمحة عن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة
30	I-1-3- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة
34	II - موارد البنك والخدمات المقدمة
34	II - 1- موارد وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة
36	II - 2- الخدمات التقليدية والالكترونية التي يقدمها وكالة القرض الشعبي بالمسيلة
36	II - 1-2- الخدمات التقليدية المقدمة من طرف وكالة "CPA" بالمسيلة
37	II - 2-2- الخدمات الالكترونية التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري.
38	III - أهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA"

فهرس المحتويات

38	IV - القروض الممنوحة الملف المالي وإجراءات منح القرض لدى البنك بالمسيلة
42	V - تطور حجم القروض الممنوحة للاستثمار الخاص حسب قطاع النشاط لدى بنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA"
51	خلاصة
53	خاتمة عامة
56	قائمة المراجع

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
02	عدد القروض الموجهة للقطاع الانتاجي للفترة (2012-2018).	42
03	عدد القروض الموجهة للقطاع الصناعي للفترة (2012-2018).	43
04	عدد القروض الموجهة للقطاع الخدماتي للفترة (2012-2018).	45
05	عدد القروض الموجهة للقطاع السياحي للفترة (2012-2018).	46
06	عدد القروض الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية للفترة (2012-2018).	47
07	عدد القروض الموجهة للقطاع الفلاحي للفترة (2015-2018).	49

قائمة الجداول والأشكال

ثانيا- قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.	01

تسعى مختلف بلدان العالم إلى النهوض باقتصادها والوصول به إلى أعلى مستوى من التطور ومن بين أهم ما يحقق ذلك تشجيع الاستثمار الخاص لتطوير اقتصاده، ويواجه الاستثمار العديد من الصعوبات مع تطور الحياة الاقتصادية لعل أهمها هو صعوبة توفير الأموال، التي كانت تتوفر من خلال الالتقاء المباشر بين المستثمر وصاحب الفائض المالي ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية واجه هذا الالتقاء عدة صعوبات تحول دون اللجوء إليه، ما جعل المستثمرين والمؤسسات تفكر في طريقة أسهل تجمع من خلالها أموال توجه لتمويل الاستثمارات الخاصة دون التعرض للصعوبات التي تعرقل الاستثمار الخاص وتحول دون تطوره.

ويواجه الاستثمار الخاص في الجزائر نفس صعوبات التمويل التي تواجه بقية دول العالم، حيث يخاف صاحب الفائض المالي ضياع أمواله في حالة إقراضها لصاحب العجز المالي أو المستثمر من عدم الحصول على أمواله، كما يخاف المستثمر الشروط القاسية المفروضة عليه من أصحاب الفوائض المالية.

ونتيجة لهذه الصعوبات التي تواجه كلا من المستثمر وأعان العجز المالي تم التفكير في طريقة أخرى لتمويل الاستثمارات الخاصة تحول دون الصعوبات التي تواجه كلا الطرفين فظهر مايسمى بالوساطة المالية وهي حلقة الربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

أولاً- طرح الإشكالية:

من خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الخاص ؟

ولمعاجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالوساطة المالية؟ ومن الذي يقوم بها؟
- ماهو الاستثمار الخاص ومادوره في الاقتصاد الوطني؟
- كيف ساهم القرض الشعبي الجزائري في تمويل الاستثمار الخاص في المسيلة؟

ثانياً- فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية بحثنا نضع الفرضيات التالية:

- لم يصل الاستثمار الخاص في المسيلة إلى المستوى المطلوب منه.

- يواجه الاستثمار الخاص في المسيلة صعوبة الحصول على التمويل اللازم.

ثالثا - حدود الدراسة:

لأجل معالجة الإشكالية تم تحديد ثلاث حدود كآآي:

-الحدود المكانية: شملت دراستي هذه على ولاية المسيلة وبالتركيز على الوساطة المالية من خلال الاستثمار الخاص .

-الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة من 2012 إلى 2018 وبالأخص على الوساطة المالية والاستثمار الخاص لولاية المسيلة في فترة (2012-2018) .

-الحدود الموضوعية: تقتصر دراستي هذه على الوساطة المالية الخاصة بالبنوك.

رابعا - أسباب اختيار موضوع:

لقد تم اختياري لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة أسباب نذكر منها:

-أسباب موضوعية تدرج ضمن إطار التخصص الدراسي (مالية ونقود).

-أسباب ذاتية ميولي الشخصي والرغبة في دراسة الوساطة المالية ومدى أهميتها للإستثمار الخاص.

خامسا - أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الوساطة المالية في تحريك الأموال لتفعيل الإستثمار الخاص والوصول إلى السبل أو الطرق التي من خلالها يمكن للجزائر أن تطور عملية الوساطة و تجعل المؤسسات المالية غير النقدية تساهم في تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر.

سادسا - أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1 -محاولة التعريف بالوساطة المالية ووظائفها وآلياتها.

2 - محاولة التعريف بالاستثمار الخاص.

3 - محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار الخاص وذلك في إطار الوساطة المالية.

4 - التعرف على كيفية إدارة البنك للوساطة المالية.

سابعاً - منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها من تعريف وأهداف وعوامل مؤثرة فيها، وتحليل الأرقام ومقارنتها ببعض.

ثامناً - الدراسات السابقة:

دراستي لموضوع " دور الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة " .

نذكر من أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

- دراسة (عبد القادر بابا 2004)، البحث المقدم لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، تحت عنوان " سياسة الاستثمارات في تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" حيث تطرق الباحث في دراسته إلى إبعاد وحدود الاستثمارات وكذلك إلى الاستثمار وعلاقته بالوساطة المالية.

- دراسة (أحمد بن مداني 2002) البحث المقدم لنيل شهادة ماجستير في الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، تحت عنوان " الوساطة في المعاملات المالية (السمسرة) " حيث تطرقت الباحثة في دراسته إلى عموميات الوساطة المالية وأدواتها، علاقتها بالمتغيرات الأخرى وكذلك إلى الاستثمار الخاص .

- دراسة (زرفة زهية 2000) البحث المقدم لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، تحت عنوان " بورصة القيم المتداولة وأهمية الوساطة في العمليات

البورصية مع دراسة حالة الجزائر"، حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دور الوساطة المالية في تمويل الاستثمار الخاص، وكذلك الاستثمار الخاص وعلاقته بالوساطة ووظائف الوساطة المالية وأثرها على الاستثمار الخاص.

تاسعا - هيكل الدراسة:

تمت معالجة الموضوع لجانبين الجانب النظري والجانب التطبيقي، حيث تم تقسيم الجانب النظري إلى قسمين تناولنا في القسم الأول الإطار العام للوساطة المالية ويتضمن مفاهيم عامة حول الوساطة المالية، ومعرفة الجهات التي تقوم بها أو ما يسمى الوسطاء الماليين وكذلك آليات ووظائف الوساطة المالية أما القسم الثاني فخصص للاستثمار الخاص .

أما الجانب التطبيقي فتم تقسيمه إلى خمسة أقسام في القسم الأول قمت بتقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA" بالمسيلة ويتضمن هذا القسم تعريف "CPA" والهيكل التنظيمي لها أما القسم الثاني موارد البنك والخدمات المقدمة، أما القسم الثالث أهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري ثم القسم الرابع القروض الممنوحة والملف المالي وإجراءات منح القرض الشعبي الجزائري القسم الأخير تطور حجم القروض الاستثمارية الخاصة حسب قطاع النشاط لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة CPA .

تمهيد:

لقد تطور النشاط الاقتصادي واتسعت آفاقه وتعددت أدأؤه، ومع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه استحوالت آليات العمل القديمة، وأصبحت الحاجة إلى ظهور فئة جديدة من المتعاملين، هدفها الربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، تتمثل حلقة الوصل هذه في ما يعرف بالوسطاء الماليين، حيث ما لبثت أهميتهم تزداد من يوم لآخر، نظرا لما يوفرونه من منافع كبيرة للمستثمرين والمدخرين على حد سواء، ورغم أنها زادت النظام المالي تعقيدا، إلا أنا نراها تلعب دورا كبيرا في تنشيطه وعليه فإن الاستثمار الخاص يلعب دورا جدام في الاقتصاد لذا تقوم المؤسسات بتوفير الموارد اللازمة لتغطيته، لذا سيتم التعرض في هذا الجانب إلى الإطار العام للوساطة المالية والإطار النظري للاستثمار الخاص.

I- الإطار العام للوساطة المالية :

تتبع الحاجة للوساطة المالية واقع تفاوت الأفراد من حيث المعرفة والمهارة والثروة أيضا، فهناك الثري الذي لا يعرف كيف ينمي ثروته، وفي الجهة المقابلة يوجد رجل الأعمال الذي يملك المهارة والخبرة التجارية، لكنه لا يملك رأس المال. وهنا تنشأ فرصة لطرف ثالث الوسيط المالي يقرب بين الطرفين ويملك ثقتهم وهذا خاصة إذا كان الأول يعيد عن الثاني ويقوم بإشباع حاجة كلا الطرفين في مقابل ربح متفق عليه. ونعرج خلال هذا المبحث إلى مفاهيم عامة وأهمية وأهداف للوساطة المالية وأنواعها وآلياتها ووظائفها .

I-1- مفاهيم عامة حول الوساطة المالية:

إن الوظيفة الأساسية للنظام المالي هي تحريك الأموال من المدخرين إلى المقترضين أو من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وسنتناول تعريف الوساطة المالية وأهميتها.

I-1-1- تعريف الوساطة المالية: تعددت تعاريف السياسة المالية والتي نذكر منها :

التعريف 1: "الوساطة المالية تعني عملية استحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية، والأفراد، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى فالمؤسسات توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة"¹.

التعريف 2: " الوساطة المالية هي حلقة ربط ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ومهمتها الأساسية هي تدبير التمويل اللازم للمنتجين والتجار والحرفيين وحتى الأفراد"².

ويبرز وجود الوساطة المالية طرفان أساسيان:³

أصحاب الفائض المالي: وهؤلاء هو أولئك الذين تفوق مداخيلهم مجموع النفقات التي يقومون بها، فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل، والأهداف التي تحركهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض.

¹ - محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 203.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 03 .

³ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 18- 19.

أصحاب العجز المالي: وهؤلاء على عكس الطرف الأول، يفوق فيض نفقاتهم في العادة مجموع المداخيل التي يحصلون عليها وبالتالي يجدون أنفسهم في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم، ولذلك فهم الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل.

- هذا الأسلوب التمويلي سهل عملية التمويل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وقضى على صعوبات التمويل السابق.

I-1-2- أهمية الوساطة المالية:

إن وجود الوساطة المالية في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، وفي الحقيقة يمكن تسجيل أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل من أطراف علاقة التمويل:¹

أولاً- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي : بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة.
- يتبع وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت.
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر،
- يعفى وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

ثانياً- بالنسبة لأصحاب العجز المالي : غير أن الوساطة المالية لا توفر مثل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط بل تسدي خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي ويستفيد ومن الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي.
- يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة.

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ط1، ص ص 10-08.

- كما أن وجود الوساطة المالية يسمح، وهذا أمر مهم جدا، بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا.
- **ثالثا- بالنسبة للوساطة المالية ذاتها :** إذا كانت الوساطة المالية تؤدي كل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي: ماذا تستفيد من وراء ذلك؟
- في الواقع لا تقوم الوساطة المالية بذلك من دون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
- تستفيد أولا من الفائدة على القروض
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب
- يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدراتها على منح القروض وذلك إنشاء نقود الودائع.
- **رابعا- بالنسبة للاقتصاد ككل:** الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها ¹:
- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.
- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.
- إن النتيجة الثالثة من وجود الوساطة المالية، وهي مرتبطة بالنتيجة السابقة، تتمثل في تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (نو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة.

¹-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

I-2- أنواع الوساطة المالية:

يمكن التمييز بين العديد من أنواع الوساطة المالية، فمن سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى سوق القروض قصيرة الأجل، يوجد العديد من المؤسسات التي تلعب دور الوسيط المالي في حدود خصائصه التنظيمية وطبيعة الوظيفة قبل التطرق إلى أنواع الوساطة المالية يجب معرفة معنى الوسطاء الماليين: ما نفى بالوسطاء الماليين؟

- الوسطاء الماليين: هم المؤسسات والهيئات التي تقوم بعملية الوساطة المالية¹.
- الوسطاء الماليين: هم المشروعات مثل البنوك التي كوسيط مالي في النظام المالي فهم يصدرون مطالبات (حقوق) على أنفسهم (مثل الودائع في مؤسسات الرهانات) ويستخدمون الأموال التي يحصلون عليها في مقابل هذه المطالبات لتقديم قروض للآخرين أي يقوم بالوساطة².
- الوسطاء الماليين: هم الذين يقومون بدور الوساطة المالية من خلال قبول العوائد أو المدخرات وتقديم قروض³.

ويمكن حصر هذه المؤسسات في نوعين:

المؤسسات المالية النقدية، المؤسسات المالية غير النقدية

I-2-1- المؤسسات المالية النقدية:

المؤسسات المالية هي مؤسسات تصدر مطالبات أو حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهذه

تشمل الودائع تحت الطلب (الشيك) والودائع لأجل⁴ هي:

أولاً- البنك المركزي:

هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وباعتباره تاجراً فإنه

يخضع لقواعد المحاسبة التجارية، ملكية رأسماله تعود للدولة⁵.

¹ - مفيد عبد اللاوي، الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص34.

² - توماس مايير و آخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والإقتصاد، دار المريخ، السعودية، 2002، ص 59.

³ - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحات المشهداني، إدارة المؤسسات المالية و المصرفية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 18.

⁴ - توماس مايير و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁵ - مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

يقوم البنك المركزي بعدد من الوظائف المهمة وتتضمن مايلي¹:

- تنفيذ السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي
- إدارة الدين الوطني أو القومي
- الإشراف على القطاع المصرفي أو البنكي
- يعمل بنكا للحكومة المركزية وبنكا للبنوك التجاري
- يعمل بوصفه مقرض الملجأ الأخير

ثانيا- البنوك التجارية: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية

التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية

ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع².

• يعتبر البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين، فأهم ما

يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما

قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم³.

تتميز البنوك التجارية بالخصائص التالية⁴:

- هي مؤسسة مصرفية، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها.
- البنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.
- حجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.
- البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع.

¹ - محمد صالح القرشي، إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 108.

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁴ - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص 12-13 .

I-2-2- المؤسسات المالية غير النقدية:

إن وصف هذه المؤسسات بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية. ولا يمكن من حيث المبدأ، لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع وعليه، فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة، ومن الودائع الزمنية التي يقوم عليهما معظم نشاطاتها التمويلية¹.
ومن أهم هذه المؤسسات:

أولاً- شركات التأمين²:

تعد شركات التأمين من الوسطاء الماليين (financial interemediaries) التي تقوم بدفع مدفوعات لحامل بوليصة التأمين (policy holder) ضد حوادث تحصل أثناء كون ذلك الفرد مؤمن (insured) مقابل العوائد التي تحصل عليها الشركات بوصفها أقساط التأمين. أن الأقساط التي تدفع لشركة التأمين تعكس متغيرين أساسيين
❖ احتمالية تأمين ضد حادثة تحصل وذلك وهو خطر الإدعاء الذي وضع .

❖ المدفوعات التي سوف تدفع لحامل البوليصة (بوليصة التأمين) في حالة الادعاء المشروع.

تحصل شركات التأمين على أرباحها من خلال فرض أقساط التأمين على خطر مفترض على حاملي بوليصات التأمين، وكذلك عبر الاستثمارات التي تقوم بها الشركات باستثمار أرصدها التي تسيطر عليها.

ثمة نوعين رئيسيين من أعمال التأمين:

- التأمين على الحياة (life insurance) وغالبا مايشار إليه بوصفته تأمين طويل الأمد.
- التأمين العام (general insurance) يتعامل التأمين على الحياة مع الموت والسياسات الخاصة

¹-الظاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

²-محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.

والمرض أو الإعاقة والتقاعد. أما التأمين العام فيتعامل مع السرقة والملكية والمنزل والسيارة والتأمين ضد الحوادث العامة .

ثانياً - صناديق التوفير والاحتياط

تختص بجمع مدخرات الأفراد وكذا صغار المدخرين على شكل دفاتر ادخارية حيث تكون مستحقة الدفع عند الطلب أو لأجل (بتاريخ محدد مسبقاً)، وحيث تكون مرتبطة بفترة زمنية أطول من المدخرات لدى الطلب¹.

ثالثاً - شركات الاستثمار (investment companie):

هي شركات وساطة مالية تبيع حصص للجمهور وتستثمر حصيلة الأموال من البيع في حافظة متنوعة للحصص².

I-3- آليات و وظائف الوساطة المالية:

سنتناول الطريقة التي تتم بها الوساطة المالية ووظائف الوساطة من خلال التالي:

I-3-1- آليات الوساطة المالية:³

الوساطة المالية كما رأينا هي حلقة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز وبالتالي فهي تقيم علاقات مالية بين طرفين، وتتجسد هذه العلاقات واقعياً بفتح مايسمى بالحساب فالحساب إذا رمز هذه العلاقة، به تتم الرابطة المالية بين البنك وصاحبه (صاحب الحساب)
أولاً- تعريف الحساب : يمكن تعريف الحساب من وجهتي نظر، فهو من الناحية المجردة عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك، وهو من الناحية العملية و القانونية عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه و الشخص الذي يفتح لصاحبه تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين.

¹-عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 160.

²- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-18.

والحساب هو رمز شخصي لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه أو بأمر منه.

الحساب يمكن أن يلعب ثلاث أدوار أساسية:

- **فالحساب أولاً:** هو عبارة عن وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات سواء كانت قرض (الحساب مدين)، أو دين على البنك (الحساب دائن).
- **والحساب ثانياً** هو أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب. فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب، والودائع تسجل فيه.
- **والحساب أخيراً** هو وسيلة ضمان بالنسبة للبنك.
- **ثانياً - أنواع الحساب:** بصفة عامة، يمكن تمييز أربعة أنواع من الحسابات تبعاً لطبيعة العمليات التي يقوم بها الأشخاص:
- **الحساب للاطلاع** هو ذلك الحساب الذي تتم فيه العمليات المالية للزبون بدون قيود أو شروط، فلا وقت يفرض عند السحب، ولا إشعار مسبق يطلب من أجل ذلك، يسمى أيضاً حساب الشيك، ويفتح هذا الحساب لفائدة الأشخاص الطبيعيين من أجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية. ومن خصائصه الأساسية أن يكون دائماً دائناً.
- **الحساب الجاري:** له نفس خصائص الحساب للاطلاع ولكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية. وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين. ومن خصائصه الأساسية إمكانية أن يكون مديناً تبعاً للتدفقات المالية لصاحب هذا الحساب.
- **الحساب لأجل:** على عكس الحساب للاطلاع، فإن الحساب لأجل يتطلب بعض الشروط والقيود عند استعماله. فالأموال تودع في هذا الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقاً. ولا يمكن لصاحبه التصرف فيها متى شاء، ويستفيد من وراء ذلك على فائدة.

I-3-2- وظائف الوساطة المالية:

تقوم الوساطة المالية بعدة وظائف نذكر أهمها فيما يلي¹:

- تقديم المعلومات المالية وتحليلها.
- تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة.
- توفير الإئتمانات وتقديمه إلى راغبه.
- توفير السيولة وتدنية المخاطر².

¹-محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في أعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002-2003، ص 120.

²-توماس ماييرو آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

II- الإطار النظري للاستثمار الخاص:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في الدول هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ، وعليه فإن الاستثمار يلعب دورا جديا هام في الاقتصاد لذا تقوم المؤسسات بتوفير الموارد اللازمة لتغطيته والاعتماد على عدة مصادر سواء كانت داخلية أو خارجية.

II-1- ماهية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار الخاص من أهم أنواع الاستثمارات نظرا لما يحققه من تنمية للبلاد، غير أن المستثمر الخاص عادة ما يراعي مجموعة من المبادئ قبل اتخاذ لقرار الاستثمار.

II-1-1- مفهوم الاستثمار الخاص :

أولاً- تعريف الاستثمار: هناك عدة تعريفات منها:

تعريف 1: "يقصد به عادة التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية"¹.

تعريف 2: "هو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وهو بهذه الثابتة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"².

ثانياً- مفهوم الاستثمار الخاص:

التعريف الأول: "يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية. وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح . كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه"³.

¹ - محمد الصالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار ، دار التعليم، الجامعة الإسكندرية، 2013، ص17.

² -حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1992، ص 36.

³ - مروان شموط، كبود كيجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر 2008، ص 22.

التعريف الثاني: هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها لإشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي: " الاستثمار الخاص هو تخلي فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة ما على أموالها، قصد توظيفها في مشروع معين خلال فترة زمنية معينة، بهدف استعجالها مع عوائد في فترة لاحقة" .

II-1-2- أهمية الاستثمار الخاص:

يحظى الاستثمار الخاص بأهمية بالغة خصوصا في الدول المتقدمة وتكمن أهميته فيما يلي:

أولاً- الأهمية الاقتصادية: تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:²

أ- المساهمة في زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة الوطنية؛

ب- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛

ج- المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تحقق هذه السياسة؛

د- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة³؛

ثانياً- الأهمية الاجتماعية: تكمن أهمية الاستثمار الخاص من الناحية الاجتماعية في⁴:

أ- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توظيف أكبر ما يكمن من العاطلين؛

ب- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع؛

ج- المساهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي للمجتمع.

ثالثاً- الأهمية المالية: تكمن الأهمية المالية في الآتي:

أ- المساهمة في توفير العملة الأجنبية التي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لو يتم إنتاج السلع والخدمات المحلية، وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن

¹-شفيري نوري موسى و آخرون، إدارة الإستثمار ، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 30.

²- مروان شموط، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

³-ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار ، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 14.

⁴-مروان شموط، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

- المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية؛
- ب- المساهمة في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها واستخدامها وفق مقتضيات المصلحة العامة؛
- ج- المساهمة في توظيف أموال المدخرين؛
- د- مساعدة المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المنتظمة أو غير المنتظمة وأيضا زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة من الاستثمار¹.

II-1-3- خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص نذكر منها

مايلي²:

- وجود قيم مالية حالية تم التضحية بها.
- توقع تحقيق عوائد في المستقبل.
- وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
- ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تحقق العائد في المستقبل.

II-1-4- أهداف الاستثمار: يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية³:

- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها.
- تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير منقطعة .
- استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة.

¹-قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار- بين النظرية و التطبيق-، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص 30.

²- نفس المرجع، ص ص 6-7.

³- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 20-21.

- استمرار الدخل وزيادتها بوتائر متصاعدة.

II-2- محفزات ومحددات الاستثمار وأدواته :

يأخذ الاستثمار الخاص أشكالاً متعددة ومختلفة، لكن مهما اختلفت هذه الأشكال فإنها تشترك في هدف رئيسي، وهو تحقيق أكبر عائد ممكن، ويتحدد هذا العائد بعدة عناصر وهي:

II-2-1- محفزات الاستثمار:

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات ، لدى الأفراد والمؤسسات لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها¹:

- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثمار " لدى الأفراد والمؤسسات.
- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار.
- توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال.

II-2-2- محددات الاستثمار : توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها مايلي²:

أولاً- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأسمال المستثمر، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

ثانياً- الكفاية الحدية لرأس المال:

¹- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار الحقيقي و المالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 1998، ص 15.

²- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

ويقصد بها هي الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، أو العائد على رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائماً وأبداً على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

ثالثاً - درجة المخاطرة:

إن كل عملية الاستثمار لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة وكما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار. وعلى هذا الأساس يلاحظ أنه على الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

رابعاً - مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كلما كان ذلك عاملاً مشجعاً للاستثمار والعكس صحيح.

خامساً - التقدم العلمي و التكنولوجي:

فالتقدم العلمي و التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق بالإضافة إلى ذلك يجب التطور في مجال البحث و التطوير الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة و مصادر الطاقة الجديدة بدل القديمة، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل:

الوعي الادخاري والاستثماري ومدى توفر الأسواق المالية الفعالة¹.

¹ -كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار النشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2002، ص 35.

II-2-3- أدوات الاستثمار:

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء مبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائل الاستثمار سنتناول أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي بشيء من التفصيل:

أولاً- أدوات الاستثمار الحقيقي: من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية!

أ- العقار كأداة للاستثمار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- مباشرة: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي.
- غير مباشرة: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة المالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

ب- السلع كأداة للاستثمار: يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبلات أو التعهدات المستقبلية وهي: " عقد بين طرفين هما المنتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب السمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ج- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار : تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً وتتنوع أنشطتها مابين تجاري وصناعي وزراعي. كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.

ثانياً- أدوات الاستثمار المالي: يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة، فهي إما أن تكون:

أ- أدوات دين ومن أمثلتها: أدونات الخزينة وشهادات الإيداع وعقود العملات الأجنبية للأجل

¹-زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

القصير.

ب- أدوات الملكية مثل: الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

❖ أما من حيث الأجل فيمكن تصنيفها إلى:

• قصيرة الأجل وتستحق خلال سنة مثل: أدونات الخزينة وشهادات الإيداع وعقود العملات الأجنبية للأجل القصير.

• طويلة الأجل وتستحق في فترة أطول في سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

❖ ويمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل إلى:

• ذات الدخل الثابت مثل: أدونات الخزينة والسندات ذات السعر الفائدة الثابت والأسهم الممتازة.

• ذات الدخل المتغير مثل: الأسهم العادية والسندات ذات سعر الفائدة العائم.

II-3- مناخ الاستثمار:

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص من العمل وتوسيع نطاق وأعمالها.

ويشتمل مناخ الاستثمار على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.¹

II-4- قرار الاستثمار وأسسهِ وإستراتيجيته:

يعد قرار الاستثمار من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، وذلك لأنه يأتي على بديل معين من بين عدة بدائل وعلى المستثمر المفاضلة والتعرف على المنافع المتوقعة لكل بديل لتحقيق أقصى عائد ممكن وأقل مخاطر.²

¹- سعيد زنت، أحمد الجري، إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، ملتقى دولي حول: تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

²- اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 57.

II-4-1-العائد والمخاطرة:

العائد على الاستثمار ومخاطرة الاستثمار مفهومان مرتبطان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر فالعائد على الاستثمار هو بمثابة المقابل الذي يتوقعه المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار أو بمعنى آخر يمثل العائد على الاستثمار المكافأة التي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل

أما المخاطرة فتنشأ عن ظاهرة حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار "ذلك لأن الأهداف التي يسعى إليها المستثمر يرتبط مدى تحقق عادة بتدفقات نقدية مستقبلية ينتظر الحصول عليها من الاستثمارات، ولأن احتمال تحقق هذه التدفقات مرهون بعوامل خارج نطاق سيطرة المستثمر، لذا يصبح من المستحيل افتراض تحقق هذه التدفقات بالدرجة 100% ومتى انخفض احتمال تحقق هذه التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمر عن درجة 100% تبرز المخاطرة والتي تزيد درجة ارتفاعا كلما انخفضت احتمالات تحقق هذه التدفقات والعكس بالعكس".

ويرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية. بمعنى أنه كلما إرتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته، عليه أن يعد نفسه لتحمل درجات أعلى من المخاطرة والعكس بالعكس، وعلى هذا الأساس يوجد ارتباط بين طبيعة المستثمر ودرجة المخاطرة التي يكون على استعداد لتحملها على قراراته الاستثمارية. فالمستثمر المتحفظ يقنع عادة بالحصول على عائد متواضع على استثماراته مقابل خفض المخاطر المحيطة بهذه الاستثمارات، بينما يتوجه المستثمر المضارب لمجالات استثمار على درجة عالية من المخاطر سعيا وراء عائد مرتفع على استثماراته¹.

¹-محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 22-23.

II-4-2- أسس الاستثمار:

إن على المستثمر لدى اتخاذ القرار بتوظيف الأموال أن يراعي الأسس التالي¹:

- أولاً- العائد المتوقع: يعتبر من أهم الأسس التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثمار ذلك أن المستثمر يقوم بتنفيذ استثماراته إذا ما وجد من دراسته للمشروع أن ثمة أرباحاً جيدة يمكن أن تحقق في حين أنه لن يقوم بالاستثمار إذا ما وجد أن المشروع سوف يحقق له خسارة.
- ثانياً- درجة المخاطرة المتوقعة: على المستثمر أن يدرس المخاطرة المترتبة قيامه بالاستثمار لمعرفة ما يمكن تجنبه وما يمكن الاحتياط له. وإذا ما وجد أن المخاطرة مرتفعة والعائد منخفض فإن عليه أن يتخذ قراره بالامتناع عن القيام بالاستثمار.
- ثالثاً- اختيار الزمن المناسب: فعلى المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري للقيام باستثماره في الوقت المناسب. ويمكن الإشارة إلى أن المستثمر يفصل الاستثمارات ذات المردود السريع التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة، وهي تلك الاستثمارات التي تحقق الربحية والسيولة والأمان.

II-4-3- إعداد إستراتيجية الاستثمار:

عند إعداد إستراتيجية الاستثمار يجري التركيز على الأمور الآتية²:

- تحديد المواصفات الاستثمار مثل: فئات الأصول، أوزان الفئات، مجالات التخفيض؛
- تنوع النشاط الاستثماري، لأنه يساعد على ضمان استمرار التدفقات الصافية؛
- الائتمان بكافة الأبعاد الزمنية للنشاطات الاستثمارية المعتمدة وخاصة بالنسبة لجداول الالتزامات المالية المترتبة على هذه النشاطات؛
- التحصين الإداري والذي يتحقق من خلال الاهتمام بكافة التفاصيل الإدارية؛
- تعزيز الكفاءة التنافسية للمستثمر ولمجمل نشاطاته الاستثمارية؛
- اعتماد مصادر مؤسسية معتمدة للائتمان مع العمل على تنوع هذه المصادر؛

¹- مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص ص 50-51.

²- مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص ص 53-54.

خلاصة:

من خلال دراستنا للجزء النظري توصلنا أن الهدف من الوساطة المالية أو بمعنى آخر التمويل غير المباشر التي تعني عملية استحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى. يحتاج أصحاب العجز المالي إلى الأموال لتمويل استثماراتهم الخاصة لذلك فإن الأموال الفائضة عن أصحابها توجه للاستثمار بها.

هذا التمويل قضى على العديد من الصعوبات التي تواجه المستثمرون الخواص عند احتياجهم للأموال لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، ويمكن استخلاص أن الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات وليس الذي تقوم به الدولة ويحظى بأهمية بالغة سواء بالنسبة للمستثمر أو بالنسبة للدولة.

تمهيد:

لغرض الوصول إلى نتائج تسمح بعكس ما جاء في الجانب النظري من الدراسة، والتأكد من صحة الفرضيات التي تم طرحها في إشكالية البحث، يتم التطرق في هذا الجانب التطبيقي إلى الدراسة الميدانية وذلك بعد إختيار وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA" محلا لدراسة، حيث سنتطرق إلى التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA" والهيكل التنظيمي لها بالإضافة لمواد البنك والخدمات المقدمة وأهدافها، والقروض الممنوحة والملف المالي وإجراءات منح القرض، وتطور حجم القروض الممنوحة للاستثمار الخاص حسب قطاع النشاط لدى بنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA".

I- تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA" بالمسيلة.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وكانت وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة محل دراستنا الميدانية .

I-1- نشأة وتعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA":

سأتناول في هذا الجزء نشأة وكالة القرض الشعبي الجزائري ولمحة عن وكالة المسيلة "CPA" وهيكلها التنظيمي.

I-1-1- نشأة وكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA".

أنشئ القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 بمرسوم رقم 366 بتاريخ 1966 برأس مال قدره 15 مليون دج، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثل في:

• البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.

• البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران BPCIO.

• البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة BPCIAN.

• البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية والمتمثلة في:

• بنك الجزائر مصر سنة 1967 BMAM-MISR.

• شركة مرسيليا للقرض SMC.

• المؤسسة المصرفية الفرنسية سنة 1972 CFCB.

وفي سنة 1985 إنبثق عن وكالة القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية BDL، حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة BDL، وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن¹.

وبعد اصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري

مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع

¹ - الامانة العامة لوكالة القرض الشعبي الجزائري المسيلة، بتاريخ: 2018/04/01.

الصحة وصناعة الأدوية، التجارة وتوزيع الفنادق، الصناعة المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعة التقليدية.

وابتداءً من سنة 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة الوزارة المالية وبعدها وفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

I-1-2- لمحاة عن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA".

وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة أنشأت سنة 1973 برأس مال قدره 39120000

مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، تشغل 24 عامل مقسمين على النحو التالي: مدير-نائب مدير-3حراس-منظفتان-17 موظف، وتجدر الإشارة هنا أن معظم الموظفين تقريبا مروا ببرامج التكوين بالإضافة إلى حصول بعضهم على شهادات عليا، كذلك توفر هذه الوكالة على أجهزة الكمبيوتر في كل قسم من أقسام الوكالة، واستعمال الأجهزة الحديثة مثل: حاسبات النقود وآلة الصرف الآلي¹.

تتعامل هذه الوكالة كغيرها من وكالات القرض الشعبي الجزائري مع وكالات البنوك الأجنبية مثل:

• وكالة القرض الليوني CREDIT LYONAIS الفرنسية.

• المؤسسة العامة للقرض الفرنسي.

• البنك الوطني لباريس BANQUE NATIONALE DE PARIS.

• وكالة ستي بنك CITY BANK الأمريكية.

وتتعامل الوكالة أيضا مع مختلف البنوك المتواجدة في الولاية، هذا التعامل يبرز خاصة في عملية

المقاصة أو مجالات أخرى مثل:

• تخليص الشيكات.

• التمويل بين الحسابات.....

I-1-3- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

¹ - الامانة العامة لوكالة القرض الشعبي الجزائري المسيلة، بتاريخ: 2018/04/01.

تتكون وكالة القرض الشعبي الجزائري من:

أولاً- مدير الوكالة: هو يعتبر المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة معظم النشاطات في

الوكالة، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص ومسؤول عن النتائج المحققة على مستوى الوكالة، ويتمتع بالصلاحيات التالية¹:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، التنسيق ومتابعة نشاط الوكالة؛
- تسيير الخزينة، ومتابعة التكوين للموظفين؛
- التوقيع على الوثائق والصكوك الواجب التوقيع عليها والتي تكون لها المصادقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية؛
- التوجيه والمراقبة والتقرير فيما يخص مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية؛
- تطبيق القواعد العامة المنظمة لمجال عمله؛

ثانياً- نائب المدير: يعتبر المسؤول الثاني بعد المدير، حيث يقوم بأعمال المدير في حالة

غيابه بالنيابة عنه، وتقديم المساعدة في إتمام وظائفه

ثالثاً- أمانة المدير: تتمثل مهامها في مساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق الإدارية

اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة، وكذلك استقبال المكالمات وتثبيت المواعيد مع

العملاء، بالإضافة إلى استقبال البريد وتسجيله ثم توزيعه على بقية المصالح بالوكالة².

رابعاً- مصلحة الإدارة: تتمثل مهام هذه المصلحة في خدمة كل من الموظفين والعملاء، على

النحو التالي³:

أ - خدمة الموظفين: من خلال القيام بالأعمال التالية:

- استقبال ملفات الموظفين، والتأمين على الموظفين حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل الوكالة؛
- تحضير فواتير الأجور، وتوفير الوثائق اللازمة لأخذ العطل؛
- تقديم الوثائق الواجب ملؤها من قبل الموظفين الجدد؛

ب - خدمة العملاء:

¹ - مقابلة مع مدير وكالة القرض الشعبي المسيلة، بتاريخ: 2018/04/04.

² - مقابلة مع سكرتيرة المدير، بتاريخ: 2018/04/05.

³ - مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة، بتاريخ: 2018/04/05.

- مراجعة الملفات الخاصة بالعملاء، فتح الحسابات للعملاء، حجز الأموال من الحسابات.

خامسا - مصلحة المراقبة: تعمل هذه المصلحة على تحضير وارسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة، وذلك من خلال¹:

- مراجعة العمليات المنجزة من طرف بقية المصالح؛
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تحققت فعلا؛
- التأكد من التوقعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية، ومراقبة الحسابات المدينة بشكل يومي؛
- التأكد من تحويل فائض الخزينة إلى المديرية العامة.

سادسا - مصلحة الإقراض: تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي²:

- فتح ملفات طلبات الإقراض، ودراستها وتقدير مخاطرها، واستقبال الضمانات، وتجديد القروض؛
 - ضمان الديون المتنازع عليها؛
 - ارسال الطلبات إلى المديرية الجهوية للمصرف، وإعلام العميل بالقرار النهائي؛
 - مساعدة العملاء على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.
- إذ تحتوي مصلحة القروض على خلية الدراسات والتحليل مكونة من مكلفين الدراسات مصنّفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن سواء كانت مؤسسة كبيرة، متوسطة أو صغيرة، مهن حرة أو خواص.

سابعا - مصلحة التجارة الخارجية: من بين الوظائف التي تقوم بها هذه المصلحة نذكر³:

- فتح، متابعة، مراقبة، ومراجعة كل ملفات التوطين الخاصة بعمليات الاسترداد والتصدير؛
- متابعة تغيير العملة عند الإرتفاع والإخفاض.

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المراقبة، بتاريخ: 2018/04/05.

² - مقابلة مع رئيس مصلحة الإقراض، بتاريخ: 2018/04/05.

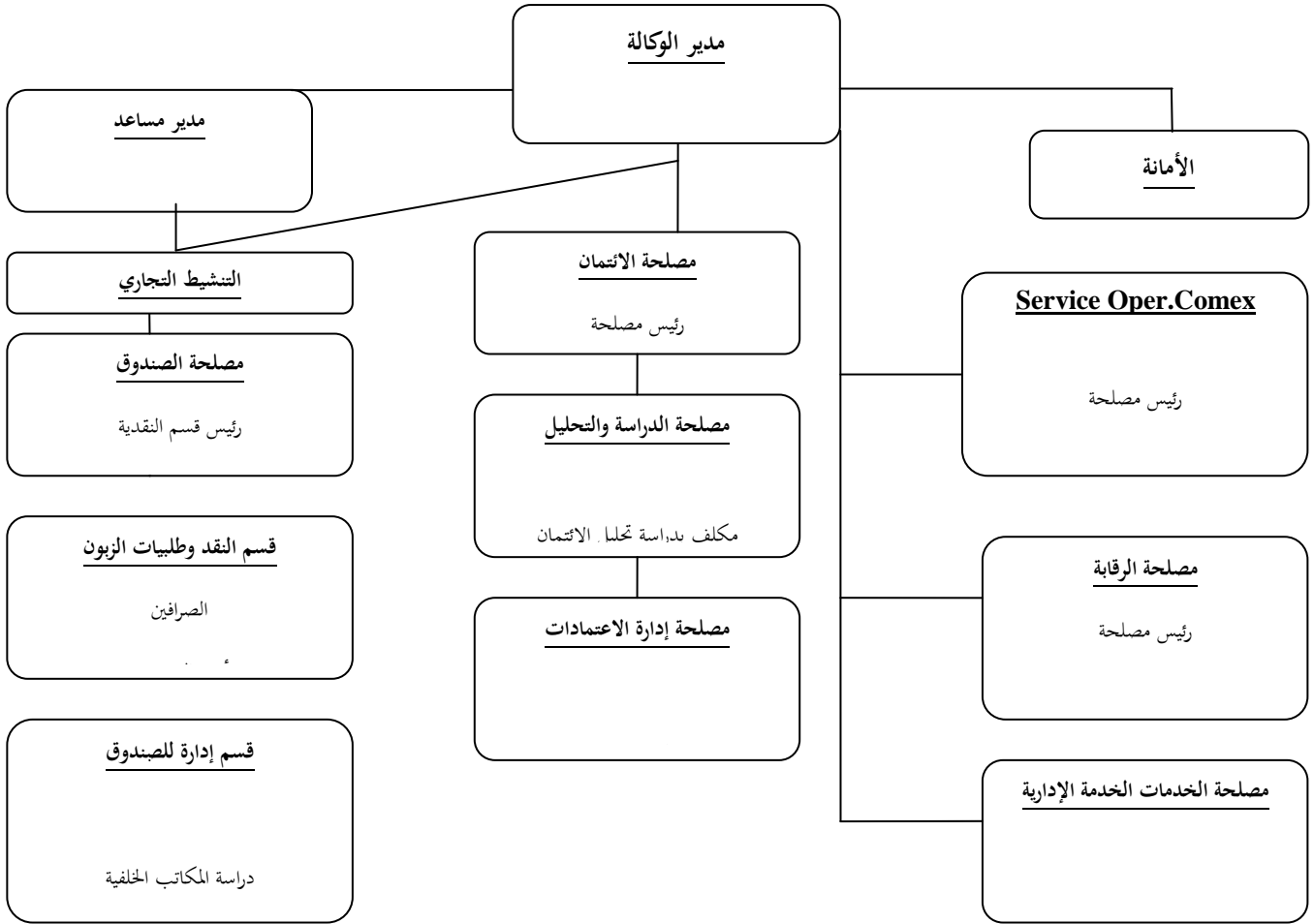
³ - مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجية، بتاريخ: 2018/04/05.

ثامنا - مصلحة الصندوق: يقوم رئيس الصندوق بكل المعاملات وتنظيم الحركة المالية داخل الصندوق، وتتقيم هذه المصلحة إلى قسمين¹:

- **قسم الشباك الأمامي:** ويقوم باستقبال العملاء مباشرة وإعلامهم وتحويل أموالهم، دفع المستحقات على أساس الشيك أو الدفتر الإدخاري، وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وكذلك القيام بعمليات الصرف والتحويل، بالإضافة إلى إنجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بسندات الضمان.
- **قسم الشباك الخلفي:** من أعماله القيام بفتح حسابات والقيام بعمليات الترسيد، والأعمال الخاصة بالتحويل والتحويل وسندات الخزينة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

¹ - مقابلة مع مدير وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة، بتاريخ: 2018/04/05.



المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA بالمسيلة بتاريخ 2018/05/23.

هناك تشكيلة معتبرة من المنتجات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري على غرار المصارف الأخرى، والتي تعتبر معظمها جديدة على الساحة المصرفية الجزائرية، وفيما يلي سنتعرف على موارد القرض الشعبي الجزائري، وكذلك الخدمات التقليدية والإلكترونية التي يقدمها.

II-1- موارد القرض الشعبي الجزائري "CPA".

تجدر الإشارة هنا أن موارد وكالة القرض الشعبي الجزائري بالإضافة إلى رأسماله المحدد في قانونه الأساسي موارد أخرى هي :

- رأس المال الخاص .
 - فوائد الإستثمار الخاصة به.
 - فوائد على القروض والسلفيات المقدمة.
 - عمولات وخدمات.
 - أرباح الصرف ومستحقات الأوراق التجارية قبل استحقاقها.
- كل هذه الموارد تذهب لتغطية النشاطات المختلفة للبنك والتي تتمثل في :
- قروض قصيرة الأجل أو القروض الموجهة لتمويل دورات الاستغلال.
 - قروض طويلة ومتوسطة الأجل .
 - **الودائع:** يعرض القرض الشعبي الجزائري CPA أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده، والتي هي عبارة عن الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال يمكن أن نحصرها في¹:

أولاً- وودائع تحت الطلب: وتتمثل في فتح الحسابات التالية:

أ - **الحساب الجاري:** يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري. يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مدينا، وهو لايدر فوائد.

¹ - مقابلة مع مدير وكالة القرض الشعبي الجزائري المسيلة، بتاريخ: 2018/04/08.

ب - حساب الشيكات: يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجراء منهم، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، ولا يدر فوائد لصاحبه.

ج - دفتر الادخار البنكي: عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم، تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق. بلغت في بداية عام 2004، 4.5% للسنة ويفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين وهو حساب جاري قابل للدفع والسحب والتحويل.

ثانيا - الودائع لأجل: هي ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة (4.5% كحد أدنى سنويا)، وتنقسم إلى:

أ - ودائع لأجل على شكل حساب: هي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجة إليها ويودعها في البنك، وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت.

ب - سندات الصندوق: هي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من أجل الاستفادة من عوائدها، وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه الودائع، ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها، ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 10000 دينار والحد الأقصى 5 ملايين دينار، وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3 أشهر و 12 سنة وسعر الفائدة متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات سندات قابلة للتفاوض، بمعنى أنه يمكن تظهيرها، وتكون السندات إما اسمية أو لحاملها.

II-2- الخدمات التقليدية والإلكترونية التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري "CPA".

تسعى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة إلى تحقيق تنمية شاملة، وقد ساهمت هذه الوكالة في تقديم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد¹.

II-2-1- الخدمات التقليدية المقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

تتمثل في العمليات المالية للإدارات الحكومية، أي السندات العامة من حيث الإصدار، الفوائد وتقديم القرض مقابل سندات عامة.

أ- حساب ايداع الأجل : هو حساب غير مقيد بسندات بنكية موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين يفتح خاصة بصفة إسمية.

• حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار).

• حساب الأموال بالعملة الصعبة.

ب- سند الصندوق : ايداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية أو للحامل بمبلغ معين وفائدة متغيرة.

ج- المعالجة عن بعد العمليات البنكية في وقتها الحقيقي.

د- تمويل الإستثمارات:

• تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري تربية الأسماك في شكل قروض

طويلة الأجل (07) سبع (وبنفائدة تقدر ب: 6.5% سنويا).

• تمويل المشاريع الخاصة بالإستثمارات: الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين.

ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة 03 سنوات.

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة الخدمات الخدمية الادارية، بتاريخ: 2018/04/08.

الجانب التطبيقي

- **تمويل قطاع الصحة:** يمول الإستثمارات الخاصة بهذا القطاع عن طريق فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية وذلك في شكل قروض في مدة 05 سنوات (بمعدل فائدة يقدر ب: 3.5% سنويا).
- **تمويل الإستثمارات الخاصة بالتطور الريفي:** كتطوير قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها .

II-2-2- الخدمات الإلكترونية التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري "CPA".

بهدف مواكبة احتياجات العملاء التي تطورت مع تطور تكنولوجيا المعلومات، يعرض القرض الشعبي الجزائري الخدمات الإلكترونية التالية¹:

أولاً- **بطاقة السحب CPA Cach:** استخدم مصرف CPA هذه البطاقة لأول مرة في عام 1990، ويعتبر أول مصرف يستخدمها في الجزائر، وتسمح هذه البطاقة لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعياً (يحدد البنك سقفه الأعلى) ، باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد المطارات.....الخ، ويمكن السحب من كافة الموزعات الآلية للأوراق البنكية للشبكة النقدية المصرفية التي تشترك فيها كل من المصارف التالية: BEA-BADR-BDL-CPA-CCP-CNEP-ELBARAKA- ويمكن أن يستفيد من هذه البطاقة : عملاء أصحاب الحسابات بالدينار: إيطارات وموظفي القطاع العام والخاص؛ أصحاب المهن الحرة؛ التجار. تقدر تكلفة الاستفادة من هذه البطاقة ب 300 دج، كما يجب على العميل أن يحتفظ بمبلغ 300 دينار على الأقل في حسابه، وتنتهي صلاحية هذه البطاقة في 12/31 من كل عام.

ثانياً- **بطاقة فيزا الدولية VISA International:** تمنح للعملاء أصحاب حسابات بالعملة الصعبة ويتم استخدامها خارج الوطن في عمليات السحب وتسوية مدفوعات المشتريات من السلع والخدمات من التجار المنتسبين لشبكة VISA International، وتكلفة هذه البطاقة تقدر ب 30 أورو وعلى العميل بعد ثلاثة أشهر من الاستفادة من هذه البطاقة أن يحافظ في حسابه على 10.000 دج بالعملة الوطنية.

¹ - مقابلة مع مدير وكالة القرض الشعبي الجزائري المسيلة، بتاريخ: 2018/04/08.

ثالثا- المقاصة الآلية **Automatic clearing**: بعد أن كانت عملية المقاصة تتم يدويا، تم

الانتقال إلى المقاصة الآلية التي ساعدت المصرف في توفير الوقت والجهد وبأقل تكلفة وأقل خطر، حيث تشمل على: عمليات الشيكات، عمليات الأوراق المالية، عمليات أوامر الدفع وعمليات **prélèvement** (عمليات تحويل الأموال من حساب لآخر في تواريخ محددة).

III - أهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA".

تسعى الوكالة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماشى و الثغرات الإقتصادية التي

شهدتها البلاد عموما والولاية خصوصا وذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق.

وتتمثل هذه الأهداف في:

- مناقشة البنوك الأخرى في مجال التسيير وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير
- أحسن الخدمات للعميل.
- تجديد الممتلكات والوسائل.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع المواد.
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- المساهمة في دعم الإقتصاد الوطني.
- العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى.
- توسيع مجالات القرض في قطاعات مختلف

IV - القروض الممنوحة والملف المالي وإجراءات منح القرض لدى البنك

بالمسيلة "CPA".

تتمثل عملية الإقراض في دراسة وتحليل ملفات طلبات القروض والضمانات المقترحة.

IV - 1 - القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

يمنح القرض الشعبي الجزائري العديد من القروض، والتي نذكرها كما يلي¹:

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة الاقراض، بتاريخ: 2018/04/08.

IV -1-1-1- القرض العقاري: يمنح للأفراد الذين يريدون بناء منزل جديد، أو انجاز أعمال توسيع بالمنزل الحالي أو شراء منزل جديد. وقد يصل مبلغ القرض إلى أكثر من 80 % من سعر المنزل.

IV -1-2- قرض السيارات: يمنح للأفراد بغرض شراء سيارات سياحية جديدة، من عند بلّغعي السيارات الذين لديهم تراخيص بيع وشراكة مع القرض الشعبي الجزائري، حيث لا يزيد سعرها عن 700.000 دج.

IV -1-3- قروض موجهة للمؤسسات: يقدم القرض الشعبي الجزائري قروض للمؤسسات العمومية والخاصة، تتمثل في قروض الاستثمار وقروض مخصصة للبناء، كما يمنح القرض الشعبي قروض للمقاولين الذين يرغبون في انجاز أعمال البناء والتعمير.

IV -1-4- قروض موجهة للشباب: حيث يمنح لهم القرض المصغر وقرض أصحاب المؤسسات الصغيرة.

IV -1-5- قروض خاصة بالأعمال الحرة: يوفر القرض الشعبي لعملائه نوعين من القروض:

أولاً- القرض PROMED: وهو قرض استثمار متوسط وطويل الأجل مخصص لتمويل شراء معدات الأجهزة والمعدات الطبية، تهيئة المحل، شراء المحل والأجهزة معا، وهو مخصص أيضا للأطباء المستقرين في أعمالهم.

ثانياً- القرض PROLIB: وهو قرض استثمار متوسط وطويل الأجل مخصص لتمويل المهن الحرة، يستعمل لتمويل شراء الأجهزة، تهيئة محل للاستعمال المهني أو شراء المحل والأجهزة معا، وهو مخصص أيضا للمهنيين المستقرين والذين يطمحون لتطوير مهنتهم.

IV -2- دراسة طلبات الاقتراض:

IV -2-1- تقديم ملف طلب القرض للبنك: يتم تقديم الملف بثلاث نسخ إلى البنك يتكون ملف طلب القرض من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة الإقامة.
- طلب خطي للقرض مبين فيه مبلغ القرض.
- شهادة عدم الإنساب إلى CNAS.
- شهادة عدم الإنضمام إلى CASNOS.
- شهادة الموافقة من الوكالة الوطنية (مثلا لدعم وتشغيل الشباب).
- شهادة التأمين على القرض.
- الفاتورة النموذجية للعتاد.
- الدراسة التقنو الاقتصادية لمنح القروض.
- السجل التجاري.
- البطاقة الجبائية.

حيث يتم الاحتفاظ بنسخة و إرسال النسختين المتبقيتين إلى المديرية الجهوية بسطيف، التي تقوم بدورها بإرسال نسخة إلى المديرية العامة بالعاصمة.

IV 2-2-2- دراسة الملف من طرف البنك من جميع الجوانب:

وتقوم هذه الدراسة من طرف المكلف بالدراسات وهذا بالاستعانة بمدير الوكالة معتمدا في ذلك على مايلي:

- جمع المعلومات حول العميل فيما يخص السمعة، سلامة الذمة القانونية والمالية للتأكد من صحة الضمانات.
- تحليل دقيق لعناصر الطلب على القرض الإقتصادي معتمدا على التحليل المالي للوثائق المحاسبية المرفقة مع الطلب.

IV - 2-3 - مرحلة المعاينة: وفيها يتم مايلي:

- التنقل إلى محل المشروع لمقارنة ما هو موجود في الوثائق المقدمة بالميدان لتقدير تكلفة المشروع.
- تقديم الملف للجنة القرض.

IV - 2-4 - مرحلة اتخاذ القرار: تقوم لجنة القرض بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية

ويتم هناك إعطاء رأيها في طلب القرض بالقبول أو بالرفض.

IV - 2-5 - إنشاء عقد الاتفاق: ويأتي بعد الموافقة على طلب القرض الذي يتضمن

جميع المعلومات بما فيها مايلي:

- نسبة الفائدة على هذا القرض.
- جدول اهتلاك القرض .
- التزامات اتجاه البنك.
- التزامات البنك تجاه المقترض.

IV - 2-6 - متابعة صرف القرض: تتم المتابعة بعهد انشاء عقد الاتفاق وذلك بإرسال

شخص من المصلحة المختصة التابعة للبنك حسب ما اتفق عليه حيث إذا وجد أن المقترض لم يصرف القرض مثلما أبرم في العقد فإن للبنك الحق في متابعته قضائيا إذ لم يرجع مبلغ القرض في الحال.

IV - 2-7 - مرحلة تسديد القرض: ويتم التسديد حسب شروط العقد، إذا كان قصير

يدفع دفعة واحدة مع الفوائد أما إذا كان متوسط فيدفع حسب جدول اهتلاك القرض، حيث يدفع قسط كل سنة مضاف إليه الفائدة.

V - تطور حجم القروض الممنوحة للاستثمار الخاص حسب قطاع النشاط لدى بنك

القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة "CPA".

سنتناول في هذه النقطة عدد القروض الموجهة للمشاريع الاستثمارية الخاصة الممولة من قبل البنك، حسب كل قطاع ويكون تمويل المشاريع بفترات مقسمة إلى ثلاثيات .

V-1- القطاع الإنتاجي (انتاج الآجر، انتاج البلاستيك).

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية في القطاع الانتاجي الممولة من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (2): عدد القروض الموجهة للقطاع الانتاجي للفترة (2012-2018).

عدد القروض	العدد الفترات	
		ثلاثي 1
13	ثلاثي 2	
18	ثلاثي 3	
11	ثلاثي 4	
12	مجموع الثلاثيات	
54	ثلاثي 1	2013
08	ثلاثي 2	
10	ثلاثي 3	
15	ثلاثي 4	
18	مجموع الثلاثيات	
51	ثلاثي 1	2014
07	ثلاثي 2	
21	ثلاثي 3	
13	ثلاثي 4	
16	مجموع الثلاثيات	
57	ثلاثي 1	2015
14	ثلاثي 2	
18	ثلاثي 3	
08	ثلاثي 4	
10	مجموع الثلاثيات	
50	ثلاثي 1	2016
07	ثلاثي 2	
10	ثلاثي 3	
08		

الجانب التطبيقي

13	ثلاثي 4	
38	مجموع الثلاثيات	
12	ثلاثي 1	2017
19	ثلاثي 2	
17	ثلاثي 3	
24	ثلاثي 4	
72	مجموع الثلاثيات	
14	ثلاثي 1	2018
16	ثلاثي 2	
30	مجموع الثلاثيات	

المصدر: من إعداد الطالبة، استنادا إلى وكالة CPA بالمسيلة .

ما نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 2017 عرفت إرتقاعا ملحوظ في عدد القروض للمشاريع الممولة من طرف الوكالة وتعتبر سنة 2016 هي الأقل بعدد يقدر بـ 38 مشروع.

V -2- القطاع الصناعي:

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي الممولة من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (3): عدد القروض الموجهة للقطاع الصناعي للفترة (2012-2018).

عدد القروض	العدد الفترات	
	06	ثلاثي 1
05	ثلاثي 2	
10	ثلاثي 3	
09	ثلاثي 4	
30	مجموع الثلاثيات	
11	ثلاثي 1	2013
08	ثلاثي 2	
06	ثلاثي 3	
15	ثلاثي 4	
40	مجموع الثلاثيات	
13	ثلاثي 1	
11	ثلاثي 2	

الجانب التطبيقي

09	ثلاثي 3	2014
17	ثلاثي 4	
50	مجموع الثلاثيات	
06	ثلاثي 1	2015
05	ثلاثي 2	
03	ثلاثي 3	
02	ثلاثي 4	
16	مجموع الثلاثيات	
05	ثلاثي 1	2016
08	ثلاثي 2	
12	ثلاثي 3	
09	ثلاثي 4	
34	مجموع الثلاثيات	
10	ثلاثي 1	2017
14	ثلاثي 2	
12	ثلاثي 3	
18	ثلاثي 4	
44	مجموع الثلاثيات	
15	ثلاثي 1	2018
22	ثلاثي 2	
37	مجموع الثلاثيات	

المصدر: من إعداد الطالبة، استناداً إلى وكالة CPA بالمسيلة .

ما نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في عدد القروض للمشاريع الممولة من طرف الوكالة لهذا القطاع التي تتغير من 50 قرض سنة 2014 إلى 16 قرض سنة 2015.

V - 3 - قطاع خدماتي:

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية في القطاع الخدماتي الممولة من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (4): عدد القروض الموجهة للقطاع الخدماتي للفترة (2012-2018).

عدد القروض	العدد	
	الفترات	
09	ثلاثي 1	2012
07	ثلاثي 2	
04	ثلاثي 3	
17	ثلاثي 4	
37	مجموع الثلاثيات	
18	ثلاثي 1	2013
12	ثلاثي 2	
13	ثلاثي 3	
09	ثلاثي 4	
52	مجموع الثلاثيات	
10	ثلاثي 1	2014
18	ثلاثي 2	
17	ثلاثي 3	
21	ثلاثي 4	
66	مجموع الثلاثيات	
18	ثلاثي 1	2015
22	ثلاثي 2	
05	ثلاثي 3	
10	ثلاثي 4	
55	مجموع الثلاثيات	
12	ثلاثي 1	2016
10	ثلاثي 2	
17	ثلاثي 3	
21	ثلاثي 4	
60	مجموع الثلاثيات	
09	ثلاثي 1	2017
11	ثلاثي 2	
14	ثلاثي 3	
23	ثلاثي 4	

الجانب التطبيقي

57	مجموع الثلاثيات	2018
10	ثلاثي 1	
11	ثلاثي 2	
21	مجموع الثلاثيان	

المصدر: من إعداد الطلبة، استناداً إلى وكالة CPA بالمسيلة .

ما نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تقارب في عدد القروض للمشاريع الممولة من طرف الوكالة و سنة 2014 هي أكبر بعدد 66 مشروع 66 وتعتبر 2012 هي الأقل بعدد 37 مشروع.

V-4- القطاع السياحي (انجاز فنادق، مجمعات التسلية).

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي الممولة من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (5): عدد القروض الموجهة للقطاع السياحي للفترة (2012-2018).

عدد القروض	العدد الفترات	
	07	ثلاثي 1
09	ثلاثي 2	
10	ثلاثي 3	
17	ثلاثي 4	
43	مجموع الثلاثيات	
21	ثلاثي 1	2013
13	ثلاثي 2	
15	ثلاثي 3	
17	ثلاثي 4	
66	مجموع الثلاثيات	
09	ثلاثي 1	2014
11	ثلاثي 2	
13	ثلاثي 3	
10	ثلاثي 4	
43	مجموع الثلاثيات	
17	ثلاثي 1	

الجانب التطبيقي

10	ثلاثي 2	2015
02	ثلاثي 3	
01	ثلاثي 4	
30	مجموع الثلاثيات	
03	ثلاثي 1	2016
00	ثلاثي 2	
00	ثلاثي 3	
01	ثلاثي 4	
04	مجموع الثلاثيات	
03	ثلاثي 1	2017
02	ثلاثي 2	
04	ثلاثي 3	
00	ثلاثي 4	
09	مجموع الثلاثيات	
02	ثلاثي 1	2018
01	ثلاثي 2	
03	مجموع الثلاثيات	

المصدر: من إعداد الطالبة، استناداً إلى وكالة CPA بالمسيلة .

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد القروض للمشاريع الممولة من طرف الوكالة عرفت ارتفاع ملحوظ من 43 قرض سنة 2012 إلى 66 قرض سنة 2013 ثم عرف إنخفاض حاد حتى يصل 4 قروض سنة 2016.

5- V - قطاع الصناعات الغذائية (انتاج حليب ملبنة الحضنة، انتاج المشروبات، مواد تغليف المواد الغذائية).

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية الممولة في قطاع الصناعات الغذائية من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (6): عدد القروض الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية للفترة (2012-2018).

عدد القروض	العدد الفترات
20	ثلاثي 1
21	ثلاثي 2

الجانب التطبيقي

22	ثلاثي 3	2012
19	ثلاثي 4	
82	مجموع الثلاثيات	
18	ثلاثي 1	2013
17	ثلاثي 2	
14	ثلاثي 3	
15	ثلاثي 4	
64	مجموع الثلاثيات	
16	ثلاثي 1	2014
17	ثلاثي 2	
20	ثلاثي 3	
21	ثلاثي 4	
74	مجموع الثلاثيات	
18	ثلاثي 1	2015
23	ثلاثي 2	
14	ثلاثي 3	
11	ثلاثي 4	
66	مجموع الثلاثيات	
17	ثلاثي 1	2016
14	ثلاثي 2	
12	ثلاثي 3	
15	ثلاثي 4	
58	مجموع الثلاثيات	
17	ثلاثي 1	2017
10	ثلاثي 2	
18	ثلاثي 3	
20	ثلاثي 4	
65	مجموع الثلاثيات	
27	ثلاثي 1	2018
24	ثلاثي 2	
51	مجموع الثلاثيات	

المصدر: من إعداد الطالبة، استناداً إلى وكالة CPA بالمسيلة .

الجانب التطبيقي

ما نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 2012 عرفت إرتفاعا ملحوظ في عدد القروض للمشاريع الممولة من طرف الوكالة وتعتبر سنة 2016 هي الأقل بعدد يقدر بـ 58 قرض.

V - 6- القطاع الفلاحي (انتاج فلاحي، اقتناء آلات ومعدات فلاحية، تربية الأبقار، اقتناء آلات حاضنات الدجاج).

يوضح الجدول أدناه عدد القروض للمشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي الممولة من قبل بنك "CPA" بالمسيلة.

الجدول رقم (7): عدد القروض الموجهة للقطاع الفلاحي للفترة (2015-2018).

عدد القروض	العدد	
	الفترات	
10	ثلاثي 1	2015
13	ثلاثي 2	
01	ثلاثي 3	
04	ثلاثي 4	
28	مجموع الثلاثيات	
02	ثلاثي 1	2016
05	ثلاثي 2	
08	ثلاثي 3	
10	ثلاثي 4	
25	مجموع الثلاثيات	
01	ثلاثي 1	2017
02	ثلاثي 2	
04	ثلاثي 3	
05	ثلاثي 4	
12	مجموع الثلاثيات	
06	ثلاثي 1	2018
07	ثلاثي 2	
13	مجموع الثلاثيات	

المصدر: من إعداد الطالبة، استنادا إلى وكالة CPA بالمسيلة .

الجانب التطبيقي

ما نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد القروض للمشاريع الاستثمارية الممولة من قبل بنك "CPA" لهذا القطاع خلال الفترة 2015-2018 متدنية حيث أقصاها 25 قرض سنة 2016 وأدناها 05 قرض سنة 2015 .

خلاصة:

من خلال ماتم إدراجه في هذا الجانب نلاحظ أن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة "CPA" تقوم بدور الوساطة المالية وذلك بمنح قروض لطالب القرض حيث تساهم في تمويل الاستثمار الخاص لعدة قطاعات.

حيث هناك مجموعة شروط يأخذها طالب القرض على عاتقه بغية الحصول على القرض من بنك "CPA" بالمسيلة، وهذا لتمويل مشاريعه الاستثمارية الخاصة، وتنظيم سير العمل، وتشجيع قطاعه.

إشكالية هذا البحث كيف يمكن للوساطة المالية أن تساهم في تمويل الاستثمار الخاص في الجزائر مع الإسقاط على حالة الجزائر، وقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة التي تلعبها الوساطة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص. عن طريق توفير الأموال عند الحاجة إليها إضافة إلى محوها العديد من الصعوبات التي كانت تواجه المستثمر وصاحب الفائض المالي.

أولاً- نتائج الدراسة:

- تكتسي الوساطة المالية درجة عالية من الأهمية نظرا لما تقدمه للاقتصاد من خلال تمويلها للاستثمار الخاص وقد توصلنا من هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- تعتبر الوساطة المالية حلقة الربط بين المستثمر (صاحب العجز المالي) والمقرض (صاحب الفائض المالي). حيث تسهل عمليتي الإقراض والاقتراض وتحول دون تعرض الطرفين لعوائق التمويل المباشر، كالشروط القاسية التي كانت تفرض على المستثمر، أو تخوف المقرض من عدم استرجاع أمواله عند حلول ميعا استحقاقها.
- تقوم بعملية الوساطة المالية مؤسسات مالية نقدية وغير نقدية حيث تعمل على جمع الأموال ممن يملك فائض مالي وتقرضها فيما بعد إلى المستثمرين أو من يحتاج إليها ولا تقوم هذه المؤسسات بالوساطة بدون مقابل بل تكون مقابل فائدة أو أرباح.
- تساهم هذه العملية بشكل كبير في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تسهيل عملية الاستثمار وتوفير الأموال للمستثمرين عند الحاجة إليها.
- توصلنا في الجانب التطبيقي أن الوكالة تقدم قروض للاستثمار الخاص في جميع القطاعات.
- يعتبر قطاع الصناعات الغذائية الأكثر عددا للمشاريع الاستثمارية نشاطا ونجاحا وهو يأخذ حصة الأسد.
- يعتبر القطاع الفلاحي الأقل عددا للمشاريع الاستثمارية .

ثانيا - التوصيات:

من خلال النتائج سابقة الذكر فإنه يمكننا أن نوصي:

- إنشاء مؤسسات مالية وسيطية أي مؤسسات هدفها الأساسي هو تمويل الاستثمار الخاص وتشجيعه في الجزائر.
- الاهتمام بالاستثمار الخاص أكثر وتقديم تحفيزات أكثر لجلب المستثمرين الخواص وتهيئة و توفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص في الجزائر.
- تشجيع الادخار حتى تستطيع تمويل الاستثمار الخاص.
- تشجيع الاستثمار الخاص في جميع القطاعات.

ثالثا - آفاق البحث:

رأينا أن هناك العديد من الجوانب التي يمكن أن تكون محور دراسة والتي نذكر منها:

- دور الوساطة المالية في تشجيع الاستثمار المحلي.
 - دور المؤسسات المالية غير النقدية في التنمية الاقتصادية.
 - واقع الوساطة المالية والاستثمار في الجزائر.
- وفي الأخير نرجو أن نكون قد أفدناكم ولو بالجزء القليل.

أولاً- الكتب :

- 1- توماس مايير و آخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، النقود والبنوك والإقتصاد، دار المريخ، السعودية، 2002.
- 2- حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1992.
- 3- - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحات المشهداني، إدارة المؤسسات المالية و المصرفية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 4- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار الحقيقي و المالي، دار وائل للطباعة و النشر. الأردن، الطبعة الاولى، 1998.
- 5- شقيري نوري موسى و آخرون، إدارة الإستثمار، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 6- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 7- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، الأسواق والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 8 - قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار- بين النظرية و التطبيق-، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 9- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار النشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2002.
- 10- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، ط 1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان - الأردن ، 2011 .
- 11- محمد صالح القرشي، إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 12- محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.

قائمة المراجع

- 13- محمد الصالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم، الجامعة الإسكندرية، 2013.
- 14- مروان شموط، كبود كيجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر. 2008.
- 15- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 16- مفيد عبد اللاوي، الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
- 17- مفيد عبد اللاوي، الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
- 18- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في أعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002-2003.
- 19- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 20- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

ثانيا- الرسائل العلمية:

- اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

ثالثا- الملتقيات:

- سعيد زنات، أحمد الجري، إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، ملتقى دولي حول: تقييم إستراتيجيات الجزائر الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014.